

	تحسين الأمن الغذائي وزيادة الاستثمار الذي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة في قطاع الزراعة	جيم-
19 – 15	توصيات	
	المساواة بين الجنسين، والأمن الغذائي والتغذية	دال-
24 – 20	توصيات	

أولاً - معلومات أساسية

1- إن الشرق الأدنى هو من بين الأقاليم الأكثر جفافاً في العالم وتعاني بلدان عديدة من نقص في المياه ومن تدهور في نوعية الأراضي مما يؤثر على إنتاج الأغذية. وكذلك، يتعرّض هذا الإقليم إلى أحداث مناخية قسوى تزيد من حدّة تدهور الموارد الطبيعية. وقد أدّى النمو السكاني المرتفع الذي لم يترافق بنمو اقتصادي كافٍ إلى زيادة البطالة الريفيّة والحضرية على السواء، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي.

2- ويعدّ هذا الإقليم مستورداً صافياً للمواد الغذائية مما يجعله أكثر عرضة لآثار تقلّب أسعار الأغذية الذي اتسمت به الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة. وكذلك، واجه كل من التنمية الزراعية والأمن الغذائي تهديدات بفعل الاضطرابات المدنية والتوترات الاجتماعية في البلدان التي تشهد عملية انتقالية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. وتسيطر الزراعة التقليدية في بلدان عديدة في حين أن المؤسسات المعنية بالزراعة والأمن الغذائي غير فعالة بصورة عامة.

3- وفي الدورة الثلاثين للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى التي انعقدت في الخرطوم في ديسمبر/كانون الأول 2010، رُفِعَ طلب بتنظيم حلقة عمل إقليمية حول الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة. ومن شأن حلقة العمل هذه أن تعزّز الروابط مع لجنة الأمن الغذائي العالمي وأن تساهم في الدورة السابعة والثلاثين للجنة. وبالتالي، جرى تنظيم حلقة العمل لأصحاب المصلحة المتعددين على المستوى الإقليمي بالتشارك مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة في الشرق الأدنى ولجنة الأمن الغذائي العالمي وعُقدت في القاهرة، مصر، في 3 و4 أكتوبر/تشرين الأول.

ثانياً - الهدف من حلقة العمل

4- وكان هدف الحلقة الجمع بين طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين بالأمن الغذائي والتغذية للنظر في قضايا أساسية تؤثر على الأمن الغذائي في المنطقة، وتبادل وجهات النظر بشأن كيفية "المساهمة في إنشاء آلية حوكمة أكثر فعالية للأمن الغذائي والتغذية من خلال بلدان أو مشاركين آخرين يوفرون مدخلات عن السياسات إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي عبر عملية تشاورية مع أصحاب المصلحة". وقد حضر هذه الحلقة ممثلون عن 19 بلداً، والأراضي الفلسطينية المحتلة، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المزارعين، والمانحون، إضافة إلى ممثلين عن مؤسسات مالية دولية، ومؤسسات إقليمية، ومؤسسات للبحوث الزراعية، والقطاع الخاص.

5- وشهدت حلقة العمل هذه انطلاق حوار بناء بين المندوبين حول قضايا أساسية تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة بما في ذلك العملية الانتقالية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. وسعى المشاركون إلى تقديم توصيات بشأن كيفية معالجة هذه القضايا. وجرى تنظيم أربع مواعيد مستديرة. تناولت المائدة المستديرة الأولى آثار العملية الانتقالية الاجتماعية والسياسية على الأمن الغذائي والتغذية فيما تطرقت المواعيد المستديرة الثلاث الباقية إلى

التقلّب في أسعار الأغذية، والاستثمار التي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة في قطاع الزراعة، والمساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية. وقد عكست هذه الموائد المستديرة تلك التي نُظمت في إطار الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي. وترد في ما يلي تدابير السياسات الأساسية التي أوصى بها المشاركون نتيجة مناقشاتهم. وسوف يُرفع تقرير مفصّل إلى البلدان الأعضاء خلال الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى التي سوف تنعقد في بغداد، العراق، من 26 فبراير/شباط إلى 1 مارس/آذار 2012.

ثالثاً- مسائل تستدعي انتباه لجنة الأمن الغذائي العالمي

ألف- العملية الانتقالية الاجتماعية والسياسية في الشرق الأدنى

انعكاساتها على الأمن الغذائي والتغذية

توصيات

6- من الضروري إنشاء آلية تنسيق إقليمية لترويج التعاون الإقليمي من أجل تعزيز الأمن الغذائي. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتحديد طبيعة هذه الآلية، ونشاطاتها الرئيسية، وشرعيتها المؤسساتية. وقد تشمل الأمثلة:

(ألف) منصة إقليمية من نوع لجنة الأمن الغذائي العالمي لرصد حالة الأمن الغذائي في المنطقة،

وللتواصل مع لجنة الأمن الغذائي العالمي في روما والمؤتمر الإقليمي.

(باء) ينبغي تعزيز شبكة إقليمية للسياسات بحيث يتمكن واضعو السياسات من تبادل المعلومات،

والممارسات الجيدة، والدروس المستفادة. وفي الفترات الانتقالية، ينبغي النظر بتأنٍ في السياسات

القائمة والجديدة لضمان فعاليتها.

7- وينبغي تحليل معلومات دقيقة وحسنة التوقيت بشأن الإنتاج الزراعي وأبعاد السوق ونشرها بما يتيح

رصد الأمن الغذائي والتغذية على نحو فعال على الصعيدين القطري والإقليمي. فالأداة موجودة إنما تحتاج إلى القدرة لتنفيذها.

باء- التقلّب في أسعار الأغذية والأمن الغذائي

توصيات

8- ويجب أن تستهدف الإعانات أولئك الأشخاص الذين يحتاجونها من أجل تقليص الخلل في السوق

والعبء الضريبي للحكومات. وكذلك، يجب التنبيه إلى دعم محاصيل الحبوب لتفادي تغلب الحبوب على النظام

الغذائي مما قد يؤدي إلى سوء التغذية. ومن الضروري أيضاً تنفيذ شبكات أمان من خلال استهداف أفضل للسكان

الأكثر ضعفاً.

9- تعزيز الأنظمة التعاونية لدعم إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة وتسويق منتجاتهم للتأكد أنهم يستفيدون من الأسعار المرتفعة للأغذية من خلال تعزيز قدرتهم التفاوضية. وكذلك، إقامة أطر تأمين زراعي لحماية أصحاب الحيازات الصغيرة من تقلب أسعار الأغذية.

10- ترويج الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية من قبيل اتفاقية مكافحة التصحر، بهدف حماية التنوع البيولوجي والرقمي باستخدام الطاقة المتجددة.

11- ترويج اتساق السياسات والتنسيق بينها على الصعيد القطري من خلال توسيع الحوار بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالأمن الغذائي والتغذية (مثلاً الوزراء، وإدارات الخدمات، إلخ.).

12- ويجب أن يأخذ استخدام المياه في الاعتبار شح المياه في المنطقة. كما ينبغي اعتبار المياه ثروة وطنية، وإضافة إلى حوافز الأسعار، يجب الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة لتعزيز كفاءة إدارة المياه. وهذا يشمل الحصول على تكنولوجيا ومهارات تفيد المزارعين وتحافظ على المياه.

13- البحث عن أساليب ابتكارية لتبادل التجارب القطرية، وتقاسم المعارف، ونقل التكنولوجيا (من خلال *الهواتف الخلوية مثلاً*)، وبخاصة في مجالات إدارة المياه والأرض. وُرفِع طلب إلى منظمة الأغذية والزراعة لتنظيم حلقة عمل حول هذا الموضوع.

14- تطوير فهم أفضل للغاية من البرامج المختلفة للاحتياجات الغذائية وتكاليفها على المستوى الإقليمي، والقطري، والأسري.

جيم- تحسين الأمن الغذائي وزيادة الاستثمار الذي يراعي أصحاب الحيازات الصغيرة

في قطاع الزراعة

توصيات

15- ومن الضروري زيادة الاستثمار في مجال التكثيف المستدام للزراعة، وخفض الخسارات في الأغذية، وتحسين نوعية الأغذية وسلامتها وتحسين قدرة الفقراء والضعفاء على الحصول على الأغذية. وكذلك، ترويج التكامل بين السياسات واتساقها على الصعيد الإقليمي سيما أنها أساسية في تحسين وضع الأمن الغذائي والتغذية على المستوى الإقليمي، والقطري والأسري، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء تقلب الأسعار. وتوفّر البرامج وخطط العمل القطرية والإقليمية للأمن الغذائي إطاراً مثالياً لهذه الاستثمارات.

16- والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة هم العمود الفقري لقطاع الزراعة. وبالتالي، يحتاجون إلى الحصول على معلومات حسنة التوقيت، ومفيدة، ومتصلة بحالتهم. ومن شأن الخدمات الإرشادية أن تضمن نشر الممارسات الفضلى في مجال الإنتاج الزراعي. وإذا حصل المزارعون على دعم ملائم وفي الوقت المناسب، سوف يتمكنون من إنتاج كمية أكبر من الأغذية وبنوعية أفضل.

17- ويختلف الوضع في بلدان المنطقة، إذ يتمتع البعض منها بموارد طبيعية فيما تتوفر لدى بلدان أخرى موارد للاستثمار. وتستوجب استثمارات القطاع الخاص بيئة مستقرة كما أن بعض البلدان تعاني من قضايا داخلية ينبغي مناقشتها على نحو منطقي. وكذلك، توجد في بعض البلدان قوانين لا تشجع الاستثمار. ويمكن معالجة هذه القضايا كافة من خلال الاتفاق على مدونة سلوك إقليمية للقيام باستثمارات مسؤولة في قطاع الزراعة. وفي هذا الصدد، يمكن أن توفر الاستشارات بقيادة لجنة الأمن الغذائي العالمي حول الاستثمارات المسؤولة في قطاع الزراعة الإطار المناسب لهذا الاتفاق.

18- ويتعين على التوصيات بشأن السياسات أن تأخذ في الاعتبار التحاليل التي أجريت حول ما حصل في الماضي، وحالات النجاح والفشل والأثر الذي تركته. وستكون الأسعار في السنوات المقبلة أكثر ارتفاعاً وتقلباً وبالتالي، يجب أن يأخذ التعاون الإقليمي هذه المسألة في الاعتبار أيضاً.

19- وأما المشاريع التي تستهدف المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة فيجب أن تتمتع بالاستدامة والاستقرار. وإن مسائل تنمية القدرات، والتكنولوجيا، والصحة والتربية جميعها مهمة، كما ينبغي تشجيع مشاركة النساء والشباب.

دال- المساواة بين الجنسين، والأمن الغذائي والتغذية

توصيات

20- ترويج بناء القدرات على تنفيذ مبادرات تراعي المساواة بين الجنسين، من خلال وضع خطوط توجيهية وطنية من جانب مؤسسات وطنية مثل وزارة الزراعة.

21- التوعية على حقوق المرأة والدفاع عنها على الصعيد الإقليمي والقطري والمحلي، مع العمل على ترويج إنفاذ الأطر القانونية القائمة من قبيل حقوق المرأة في ملكية الأراضي.

22- تعزيز القدرات على جمع البيانات المقسمة على أساس الجنس، وضمان توحيد المنهجيات من أجل جمع بيانات قابلة للمقارنة.

23- إنشاء شبكة لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل تعزيز عملية تبادل الخبرات، والمعارف، والتكنولوجيات التي تعزز المساواة بين الجنسين والتغذية.

24- ترويج استخدام أدوات ابتكارية لمعالجة مسألة تمكين الرجال والنساء والتغذية، وذلك من خلال شراكة مع الحكومة الوطنية للبحث في إمكانية توسيع نطاق مبادرات مماثلة.